الجمهورية التونسية

وزارة العدل

التقرير السنوي للأداء

لسنة 2021

جـــوان 2022

الفـــــــهرس

المحور الأول_تقديم عام لأهمّ إنجازات مهمة العدل لسنة 2021 _____ 2
1.ملخّص لأهمّ الإنجازات الاستراتيجية للمهمّة:_____ 3
2. نتائج تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2021: _____ 6
المحور الثاني_الإنجازات الخاصة ببرامج المهمة لسنة 2021 _____ 9
البرنامج عدد1:برنامج العـــــــــدل _____ 10
1.نتائج أداء برنامج العدل: _____ 11
2-نتائج تنفيذ ميزانية برنامج العدل: _____ 22
البرنامج عدد 2:برنامج السجون والإصلاح _____ 25
1. نتائج أداء برنامج السجون والإصلاح :_____ 26
2-نتائج تنفيذ ميزانية برنامج السجون والإصلاح:_____ 37
البرنامج عدد 9:برنامج القيادة والمساندة _____ 40
1-نتائج الأداء لبرنامج القيادة والمساندة:_____ 41
بطاقة عدد 1: الفاعل العمومي: ديوان مساكن القضاة وأعوان وزارة العدل _____ 51
2- نتائج تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة_____ 53

المحور الأول

تقديم عام لأهمّ إنجازات مهمة العدل لسنة 2021

1.ملخّص لأهمّ الإنجازات الاستراتيجية للمهمّة:

تنبع استراتيجية عمل وزارة العدل من دستور الجمهورية التونسية والاتفاقيات الدولية والقوانين الجاري بها العمل المتضمنة لمبادئ حقوق الإنسان الحافظة لحريته وكرامته وواجبات الدولة ودورها في ضمان حق التقاضي لكل المواطنين على قدم المساواة ودون تمييز من طرف سلطة قضائية مستقلة توفر محاكمة عادلة في آجال معقولة تكفل فيها جميع ضمانات الدفاع وفي إطار مبادئ الحياد والمساواة والشفافية والنزاهة وكذلك في ضمان حق السجين في معاملة إنسانية تحفظ كرامته وتعمل على إعادة تأهيله وإدماجه في المجتمع.

وتمثل المنظومة القضائية والسجنية ركيزة هامة من ركائز دولة القانون وتتحمل وزارة العدل مسؤولية إدارة مرفق العدالة والسهر على حسن سير الخدمات العمومية القضائية، كما تتولى تنفيذ السياسة السجنية والإصلاحية العامة بالبلاد والحرص على تنفيذ السندات والأحكام العدلية السالبة للحرية أو المتعلقة بالعقوبات البديلة والتدابير التربوية المقررة للأطفال الجانحين فضلا على المحافظة، بواسطة الهياكل المختصة، على أمن الوحدات السجنية والإصلاحية والمودعين بها وتوفير الإعاشة والرعاية الصحيّة والنفسية والاجتماعية للمودعين وتكوينهم وتأهيلهم للاندماج من جديد في المجتمع وفي الحياة المهنية وتطبيق السياسة التعليمية والتكوينية والبرامج التوعوية الموجهة لهم.

تبنت وزارة العدل ضمن مخططها الاستراتيجي 2016-2020 والواقع التمديد فيه إلى سنة 2021 بسبب الظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد بعد انتشار جائحة كورونا خطة عمل لإصلاح المنظومة القضائية والسجينة رؤية تسعى لإرساء منظومة عدالة تستجيب لتطلعات المواطنين وتقوم على تعزيز مصداقية القضاء والثقة فيه في مواجهة محيط مكون من مستعملين عموميين وخواص لمرفق العدالة يطالبون بالشفافية، وتمّ ضمن المخطط تحديد عدد خمسة محاور وهي:

1. **استقلالية السلطة القضائية.**
2. **تركيز معايير أخلاقيات المهنة في المنظومة القضائية والسجنية**
3. **تطوير جودة مرفق القضاء وحماية حقوق المتقاضين**

4. تيسير النفاذ إلى العدالة.

5. تدعيم آليات الاتصال والتواصل والشراكة في المؤسسات القضائية والسجينة.

كما عملت وزارة العدل وضمن برامج عملها وتدخلها السنوي على تطوير جودة العدالة وتيسير نفاذ المواطنين والمتقاضين إليها دون تمييز، بما يستجيب لحاجيات المتقاضين والمستثمرين والنّهوض بالمؤسسة السجنية بما يضمن الرقي بمنظومة حقوق الإنسان وبناءا على ذلك تمّ توزيع اعتمادات المهمّة على برنامجين أساسيين وهما برنامج العدل الذي يخص المحاكم بمختلف أصنافها والمعهد الأعلى للقضاء والمعهد الأعلى للمحاماة، وبرنامج السّجون والإصلاح المعني بالمؤسّسات السّجنية والإصلاحية والمدرسة الوطنية للسجون والإصلاح مدعومين ببرنامج للقيادة والمساندة مركزي وجهوي.

وعلى ذلك الأساس حدّد المشروع السنوي للأداء لسنة 2021 عدد 9 أهداف للبرامج الثلاث لمهمة العدل تصب جميعها في رؤيتها الإستراتيجية. وكانت الرغبة في سنة التصرّف 2021 متجهة الى التّركيز على تكريس ثقافة تحقيق النّتائج، إلاّ أنّ جائحة وباء كورونا التي بدأ إنتشارها في شهر مارس 2020 واستمرت خلال سنة 2021 غيّر نسبيا من برامج ومشاريع المهمة خاصة مع تعطل سير العمل في فترات هامة بسبب الحجر الصحي الشامل أو الموجه الأمر الذي حال دون تحقيق الأهداف المرسومة بالشكل المرضي، رغم أن نسبة استهلاك الإعتمادات المرسمة قد فاقت **99.51 %** (التأجير كان يمثل الجزء الأكبر من الميزانية حوالي 80%).

إنّ الظروف الصعبة التي مرت وتمر بها البلاد بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية الناجمة عن انتشار وباء فيروس كورونا، ورغم حاجة قطاع العدالة إلى اعتمادات ووسائل إضافية باعتبار خصوصية نشاط الوزارة وما تواجهه من تحديات سيّما في مجالات مكافحة ومقاومة الفساد الاقتصادي والمالي وفضّ النزاعات العقارية التي لها تأثير مباشر على الإستثمار بالبلاد، فإن الواجب يدعو الى مزيد العمل على الترشيد والحوكمة واختيار الأولويات وذلك بالتعاون والتنسيق مع مختلف شركاء القطاع بمختلف اصنافها.

2. نتائج تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2021:

جدول عدد 1:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــان النفقات		تقديرات 2021	إنجازات 2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتّقديرات	
		ق.م التكميلي(1)		المبلغ (1) – (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	683552	681809	1743	99,75%
	اعتمادات الدفع	683552	681809	1743	99,75%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	69358	69345	13	99,98%
	اعتمادات الدفع	69358	68962	396	99,43%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	12000	11854	146	98,78%
	اعتمادات الدفع	12000	11853	147	98,78%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	31000	31000	0	100,00%
	اعتمادات الدفع	36595	34991	1604	95,62%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	
	اعتمادات الدفع	0	0	0	
المجموع	اعتمادات التعهد	**795910**	**794008**	**1902**	99,76%
	اعتمادات الدفع	**801505**	**797615**	**3890**	99,51%

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسّسات العمومية

يتبيّن من خلال هذا الجدول أن نسبة تنفيذ ميزانية سنة 2021 قد بلغت **99.51%** مقارنة بتقديرات ميزانية الوزارة لهذه السنة. وهي نسبة تبيّن قدرة الوزارة على التنبؤ والبرمجة

وتنفيذ ميزانيتها، مع التأكيد على أنّ أكثر من 80 % من ميزانية المهمة قد خصصت كما أنها تعكس من جهة أخرى الحاجة الملحة الى إعتمادات لضمان الحد الأدنى للسير العادي للقطاع، حيث لوحظ أن ضعف الإعتمادات على مستوى التسيير خلف ديونا مؤكدة خاصة تجاه بعض المزودين والشركات الوطنية.

جدول عدد2:

تنفيذ ميزانية المهمة لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات:

التوزيع حسب البرامج

الوحدة: ألف دينار

البرامج		تقديرات 2021 (ق. م التكميلي) (1)	إنجازات 2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
				المبلغ (1) – (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
برنامج العدل	اعتمادات التعهد	345495	344267	**1228**	**99,64%**
	اعتمادات الدفع	344955	341931	**3024**	**99,12%**
برنامج السجون والإصلاح	اعتمادات التعهد	405950	405950	**0**	**100,00%**
	اعتمادات الدفع	409900	409900	**0**	**100,00%**
برنامج القيادة والمساندة	اعتمادات التعهد	44465	43791	**674**	**98,48%**
	اعتمادات الدفع	46650	45784	**866**	**98,14%**
المجموع العام	اعتمادات التعهد	**795910**	**794008**	**1902**	**99,76%**
	اعتمادات الدفع	**801505**	**797615**	**3890**	**99,51%**

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

يتبين كذلك من خلال هذا الجدول أن نسبة تنفيذ ميزانيات كل واحد من البرامج الثلاث لسنة 2021 قد فاقت 99 % لتصل إلى 100 % بالنسبة لبرنامج السّجون والإصلاح مقارنة بتقديراتها لتلك السنة وهي نسبة هامة تؤكد تنفيذ ما تم برمجته.

المحور الثاني

الإنجازات الخاصّة ببرامج المهمّة

لسنة 2021

البرنامج عدد1:

برنامج العـــــــــــــدل

رئيس البرنامج: السيّد سعيد بن رمضان، متفقّد عام مساعد

تاريخ تولّيه مهمّة قيادة البرنامج: بداية من مارس 2020

1. نتائج أداء برنامج العدل:

عملت وزارة العدل خلال سنة 2021 على تنفيذ برامجها ومشاريعها المرسم ضمن مخططها الاستراتيجي كما عملت، طبق الإمكانيات المتاحة، على توفير ما يلزم من دعم في مختلف مجالات نشاطها لتحسين جودة الخدمات القضائية المقدمة للمواطنين، وتيسير نفاذ جميع الفئات ودون تمييز إلى العدالة، إلا أنّ الظروف الصحية التي مرت بها البلاد على إثر انتشار جائحة كورونا خلال سنتي 2020 و2021 أثر على أداء مختلف الهياكل والمؤسسات التابعة لوزارة وقلص من النتائج التي كانت تطمح إلى تحقيقها.

لقد تبنت مهمة العدل ضمن برنامج التصرف لسنة 2021 بشأن برنامج العدل هدفان استراتيجيان وهما ضمان خدمات قضائية ذات جودة وتيسير النفاذ إلى العدالة دون تمييز وتم تحديد مؤشرات لقيس لمتابعة تنفيذ الهدفين المذكورين وكانت النتائج كالآتي:

❖ الهدف الاستراتيجي 1-1: ضمان خدمات قضائية ذات جودة

– **تقديم الهدف:** تمّ اختيار هذا الهدف الاستراتيجي باعتباره يساهم بصفة مباشرة في تحقيق أهداف السياسة العمومية للبرنامج الرامية أساسا إلى تطوير جودة مرفق القضاء وحماية حقوق المتقاضين من خلال توفير خدمات قضائية تلبي حاجياتهم وتحظى بالمصداقية والثقة وتساهم في استقرار المجتمع والنهوض به وتحسن في مناخ الاستثمار دعما للاقتصاد الوطني فتم تبني برامج ومشاريع ترمي إلى التسريع في آجال البتّ في مختلف أنواع القضايا لإيصال الحقوق إلى أصحابها في أحسن الآجال علاوة على التقليص في المادة الجزائية من الأحكام الغيابية بما يساهم في تحقيق عدالة ناجزة ترتقي إلى طموحات المتقاضين وعدم الإفلات من العقاب.

✓ المؤشر 1.1.1: نسبة القضايا الجزائية المفصولة بالمقارنة مع جملة القضايا المنشورة:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
المؤشـــر 1.1.1: نســـبة القضايا الجزائية المفصولة بالمقارنـــة مـــع جملـــة القضايا المنشورة	(%)	61.9	51.7	70.1	43.1	61.48	73.1	2023

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:

لم يتسن خلال السنة القضائية 2020-2021 لمختلف المحاكم بلوغ نسبة 70.1% المحددة لفصل القضايا الجزائية مقارنة بكافة القضايا المنشورة في تلك المادة، وأنّه لم يسجل فصل إلا ما نسبته 43.1% وهي نتيجة تشير إلى نسبة إنجاز تقدّر بـــ61.48 % وبالمقارنة مع إنجازات 2020 وقد لوحظ تراجعا في نسق فصل القضايا الجزائية خلال سنة 2021 بنسبة 12,6 % الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة المخزون من تلك القضايا ويعزى ذلك إلى تواصل تأثيرات جائحة الكورونا على نشاط المحاكم خلال كامل السنة القضائية 2020-2021 إضافة إلى ما عرفته المحاكم من تعطل في العمل وتوقف لنشاطها استمر لما يناهز الشهرين بمناسبة الإضراب عن العمل الذي شنه القضاة والأعوان في موفى سنة 2020.

✓المؤشّر 1-1-2: نسبة القضايا العقارية المفصولة بالمقارنة مع جملة القضايا المنشورة:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
المؤشـــر 2.1.1: نســـبة القضايا العقارية المفصولة بالمقارنـــة مـــع جملـــة القضايا المنشورة	(%)	75	96.19	95	91.13	94.74	97	2023

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:

- إنّ نسبة الفصل في القضايا العقارية تعتبر إيجابية خاصة في ظل ضعف الإمكانيات البشرية والمادية الموضوعة على ذمة المحكمة العقارية والظروف الوبائية التي مرت بها البلاد خلال السنة القضائية 2020-2021 والتي عطلت من نسق عمل المحكمة وفروعها نتيجة الحجر الصحي الشامل والجزئي.

- شهد عدد الملفات العقارية المفصولة (91.13 %) توازنا نسبيا مقارنة بعدد الملفات الواردة ويرجع ذلك إلى إعداد إستراتيجية خاصة من طرف رئاسة المحكمة انبنت على المتابعة اليومية لنشاط المحكمة العقارية المركزية وفروعها وعقد اجتماعات مباشرة وعن بعد مع الهياكل المتداخلة وتفعيل تنسيقية المحكمة العقارية والديوان الوطني للملكية العقارية وديوان قيس الأراضي والمسح العقاري وهو ما ساهم في تذليل الصعوبات والتقليص الملحوظ في آجال الإشهار وإنجاز الأعمال الفنية وبالتالي تقليص آجال الفصل والزمن القضائي.

✓المؤشّر 1-1-3: نسبة الأحكام الغيابية:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
المؤشر 3.1.1: نسبة الأحكام الغيابية	(%)	53.8	51.6	49.5	52.5	106.1	45.5	2023

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:

بلغت الأحكام الجزائية الغيابية الصادرة خلال السنة القضائية 2020-2021 ما نسبته 52.5% في حين أنّ التقديرات كانت تطمح إلى التقليص فيها إلى حدود 49.5% ويعزى سبب عدم تحقيق النتائج المنتظرة إلى آثار جائحة كورونا إذ توقف بصفة شبه كلية نشاط خلايا الفصل السريع للقضايا الجزائية علاوة على انخفاض نسق توجيه وتبليغ الاستدعاء إلى المتقاضين وخاصة المتهمين في القضايا الجزائية نتيجة الحجر الصحي.

- لوحظ تقلص طفيف في نسبة الأحكام الغيابية الصادرة في السنة القضائية 2020-2021 مقارنة مع نسبة الأحكام الغيابية الصادرة خلال السنة القضائية 2019-2020 بلغت 0.9%. الأمر الذي يؤكد أنّ التمشي المعتمد بإمكانه تحقيق النتائج المرجوة والرامي إلى الترفيع في عدد الأحكام الصادرة في حضور المتهمين والتي ستساهم في تحسين جودة العدالة المقدمة للمتقاضين وتحقق مبادئ المحاكمة العادلة.

✓المؤشّر 1-1-4: نسبة تنفيذ الأحكام الجزائية:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
المؤشر 3.1.1: نسبة تنفيذ الأحكام الجزائية	(%)	50.7	51.6	51.4	42.0	81.7	52.8	2023

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:

شهدت السنة القضائية 2020-2021 انخفاضا في نسبة تنفيذ الأحكام الجزائية إذ بلغت 42% من الأحكام الصادرة وهي نسبة تعتبر ضعيفة نسبيا مقارنة بعدد الاحكام القابلة لإنجاز أعمال التنفيذ في شانها وقد مثلت نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات ما نسبته 81.7% ويعود سبب تراجع نشاط أعمال التنفيذ إلى شبه توقف منظومة تنفيذ الأحكام بمختلف مراحلها عن العمل (كتابة محاكم وأعوان أمن) في فترة هامة من السنة القضائية 2020-2021 بسبب الحجر الصحي الشامل ثم الموجه الذي عرفته البلاد.

✓ المؤشّر 1-1-5: نسبة القضايا المفصولة من طرف النيابة:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
المؤشر 3.1.1: نسبة القضايا المفصولة من طرف النيابة	(%)	53.7	41.9	56.7	38.9	68.6	60.5	2023

تحليل الفارق المسجّل على مستوى الإنجازات مقارنة بتقديرات المؤشّر لسنة 2021:

شهدت السنة القضائية 2020-2021 انخفاضا في نسبة القضايا المفصولة من طرف النيابة العمومية بمختلف المحاكم الابتدائية ولم تبلغ نسبة فصل الملفات المحالة على النيابة العمومية التقديرات المتوقعة نتيجة تعطل العمل خلال السنة القضائية المذكورة نتيجة انتشار جائحة كورونا وفرض الحجز الصحي الشامل ثم الموجه.

*** بيان وتحديد أهمّ الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف وتقديم التدابير والإجراءات التي سيتمّ اتّخاذها بهدف تجاوزها مستقبلا:**

1-دعم الإطار القضائي والإداري بالمحاكم للترفيع في نسق إعداد وفصل القضايا.

2-مزيد تنسيق العمل بين المحاكم وأعوان الضابطة العدلية في خصوص تبليغ الاستدعاءات وتنفيذ الأحكام وإنشاء مكتب خاص مشترك لمتابعة تلك الأعمال.

3-إرساء منظومة للترابط البيني بين المحاكم ومختلف المتدخلين في مجال العدالة وخاصة الضابطة العدلية والبنوك والقباضات المالية لتفادي تكرار العمل في تخزين الملفات ادخارا للمجهودات المخصصة لتلك المهام وكذلك لضمان الجودة والسرعة في الإنجاز.

4-دعم نشاط خلايا الفصل السريع للقضايا الجزائية التي تتولى المعالجة الحينية للقضايا الجزائية حتى يتمكن المتقاضي من تتبع مسار قضيته والحصول في الإبّان على الإجابة القضائية لمآلها، لتحقيق نجاعة العدالة من خلال إيصال الحقوق إلى أصحابها في آجال معقولة وعدم إفلات الجناة من العقاب.

❖ الهدف الاستراتيجي 1-2: تيسير النّفاذ إلى العدالة دون تمييز:

- **تقديم الهدف:** تمّ اختيار هذا الهدف الاستراتيجي في إطار تفعيل أحكام الفصل 18 من القانون الأساسي للميزانية (عدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019) الذي ينصّ في فقرته الأخيرة على أن رئيس البرنامج يعمل على إعداد الميزانية على أساس أهداف ومؤشرات تضمن المساواة وتكافؤ الفرص بين النساء والرّجال وجميع فئات المجتمع دون تمييز وتخضع للتقييم على ذلك الأساس.

✓ المؤشر 1.2.1: نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
1.2.1: نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية	(%)	70.4	64.7	70.5	66.2	93.9	71.6	2023

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:

شهدت السنة القضائية 2020-2021 نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية بلغت 66.2% في حين أن التقديرات كانت في حدود 70.5% أي أنّ نسبة الانجاز مقارنة بالتقديرات قد بلغت 93,9% ويرجع سبب انخفاض نسبة الاستجابة لمطالب الإعانة العدلية (66.2%) إلى الشروط التي يفرضها القانون المنظم للإعانة العدلية ومنها خاصة في المادة الجزائية توفر شروط معينة تحد في جوهرها من دائرة المستفيدين على غرار اشتراط عدم العود بالنسبة لطالب الإعانة وأن تكون الجرائم محل التتبع معاقب عليها لمدة 3 سنوات فما فوق علاوة على وجوب تقديم شهادة احتياج. ورغم ذلك سعت وزارة العدل إلى توسيع مجال تغطية الإعانة العدلية للفئات الهشة من خلال صد ور منشور عدد 183 بتاريخ 2021/03/08 مشترك بين وزيري العدل والمرأة والأسرة وكبار السن نص على وجوبية منح الإعانة في علاقة بالنساء والأطفال ضحايا العنف.

✓ المؤشر 2.2.1: عدد الخدمات القضائية المتوقرة عن بعد:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
1.2.1: عـــــــدد الخـــدمات القضـــائية المتوفّرة عن بعد	عدد	5	6	7	5	% 71.43	10	2023

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:

لا يمكن تيسير النفاذ إلى العدالة دون رقمنة القضاء لإضفاء الشفافية اللازمة وتوفير خدمات قضائية عن بعد لفائدة المتقاضين وجميع المتدخلين لحماية الملفات وربح الوقت

والتقليص من الاكتظاظ داخل المحاكم وتعمل وزارة العدل على نشر المعلومات وتبادلها وتمكنت إلى حدود سنة 2021، من توفير عبر بوابة E-JUSTICE، عدد خمسة خدمات قضائية لفائدة المتقاضين والمواطنين تتمثل فيما يلي:

- ✓خدمة الاسترشاد عن القضايا للمتقاضين
- ✓خدمة الاسترشاد عن القضايا للمحامين
- ✓خدمة فقه القضاء
- ✓خدمة الترسيم في مناظرات الانتداب لوزارة العدل
- ✓خدمة استخراج الاستدعاءات لمناظرة انتداب القضاة

في إطار مجابهة انتشار فيروس كورونا وتجنيب الموقوفين التنقل إلى مقرات المحاكم لحضور الجلسات تمّ إرساء نظام المحاكمة عن بعد بموجب مرسوم رئيس الحكومة عدد 12 المؤرخ في 2020/04/27 المتعلق بإتمام مجلة الإجراءات الجزائية وقد تمّ تجهيز عدد 13 محكمة استئناف وعدد 20 محكمة ابتدائية وعدد 10 وحدات سجنية بالمعدات الخاصة بالمحاكمات عن بعد.

كما تواصل وزارة العدل العمل على مزيد دعم برامج العدالة الرقمية من خلال عدد من المشاريع التي هي بصدد الإنجاز والمتمثلة خاصة في المنظومات الإعلامية الجديدة على غرار المنظومة الجزائية ومنظومة J-SHARE التي ستمكن من نشر ومتابعة القضايا المدنية عن بعد.

✓ المؤشر 3.2.1: عدد قضايا العنف المفصولة لصالح المرأة:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
1.2.1: عـدد قضـايا العنـــف المفصـــولة لصالح المرأة	عدد	6984	7068	7156	7364	102.9	7344	2023

- **تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:**

شهدت قضايا العنف المفصولة لصالح المرأة تصاعدا متواصلا منذ سنة 2019 حيث تطورت عدد القضايا من 6984 سنة 2019 إلى 7364 قضية سنة 2021 أي بفارق يصل إلى 380 قضية وهي نتيجة تدل من جهة على مدى حرص العدالة على تطبيق وتثمين القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 مؤرخ في 11 أوت 2017 المتعلق بالقضاء على العنف ضد المرأة والسعي لإنصاف المرأة المعنفة وذلك من خلال تطوير طرق التعاطي مع شكاوى وقضايا العنف ضد المرأة. ومن جهة أخرى نتيجة الضغط النفسي الذي سلط على عديد الأزواج وداخل الأسر طيلة فترة جائحة الكورونا التي مرّت بالبلاد التونسية.

*** بيان وتحديد أهمّ الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف وتقديم التدابير والإجراءات التي سيتمّ اتّخاذها بهدف تجاوزها مستقبلا:**

1-مراجعة القانون عدد 52 لسنة 2002 المؤرخ في 3 جوان 2002 المتعلق بالإعانة أو وضع غطاء جديد للمساعدة القانونية ذلك أنّه ورغم إقرار وجوبية منح الإعانة العدلية

علاقة بالنساء والأطفال ضحايا العنف تبقى الشروط التي يفرضها القانون المذكور لمنح **الإعانة العدلية** عائقا أمام مساعدة الفئات الهشة على النفاذ إلى العدالة لتتبع حقوقهم **والمتمثلة في:**

- ضرورة أن يثبت طالبها أنه عديم الدخل أو أن دخله السنوي الثابت محدود لا يكفي لتغطية مصاريف التقاضي أو التنفيذ دون التأثير بصفة جوهرية على متطلباته المعيشية الأساسية وأن يثبت كذلك أن الحق المدعى به يبدو أن له من حيث الأصل إذا تعلق الأمر بطلب إعانة عدلية في المادة المدنية.
- عدم منحها إلا في الجنح المستوجبة لعقاب بالسجن لا يقل عن ثلاثة أعوام بشرط أن لا يكون طالب الإعانة العدلية في حالة عود قانوني.
- أنّ التساخير لا تشمل في مرحلة البحث إلا المشتبه بارتكابهم لجنايات فقط دون جنح طبق ما ورد بالقانون عدد 5 المؤرخ في 2016/02/16 المتعلق بالاحتفاظ.

2-تضافر جهود جميع الأطراف للتقدم بمشروع العدالة الرقمية لتحسين نجاعة إدارة القضاء وتسهيل النفاذ للمنظومة العدلية من خلال تطوير وتركيز نظام معلوماتي متطور يقدم خدمات متنوعة لمختلف المتدخلين والمتعاملين مع المحاكم ووزارة العدل ويسهل نفاذهم عن بعد إلى العدالة.

- تطوير البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الخاصة بوزارة العدل خاصة في علاقة بالتجهيزات الإعلامية وبتكوين الموظفين.

2-نتائج تنفيذ ميزانية برنامج العدل:

جدول عدد3:

تنفيذ ميزانية برنامج العدل لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــان النفقات		تقديرات 2021	إنجازات 2021	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		ق.م التكميلي (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	318800	317578	1222	99,62%
	اعتمادات الدفع	318800	317578	1222	99,62%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	10465	10460	5	99,95%
	اعتمادات الدفع	10465	10269	196	98,13%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	6230	6229	1	99,98%
	اعتمادات الدفع	6230	6228	2	99,97%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	10000	10000	0	100%
	اعتمادات الدفع	9460	7856	1604	83,04%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	
	اعتمادات الدفع	0	0	0	
المجموع	اعتمادات التعهد	**345495**	**344267**	**1228**	**99,64%**
	اعتمادات الدفع	**344955**	**341931**	**3024**	**99,12%**

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

بلغت ميزانية برنامج العدل خلال سنة 2021 مبلغ 344.955 مليون دينارمنها مبلغ 318 مليون دينار مخصصة للتاجير.

يتبين من خلال هذا الجدول أن نسبة تنفيذ ميزانية برنامج العدل قد بلغت **99.12%**، مقارنة بتقديرات ميزانية الوزارة لسنة 2021. وهي نسبة إستهلاك عالية تعكس قدرة الوزارة على توقع وتنفيذ الميزانية . إلا أن الميزانية المرصودة تبقى في حاجة إلى الدعم خاصة في مجالات التسيير والإستثمار لأهميتهما في تحسين جودة الخدمات القضائية المسدات للمواطنين وفي النفاذ إلى العدالة.

أما بالنسبة لإعتمادات التعهد فقد تم برمجدتها بالكامل في المشاريع المصادق عليها في إطار الميزانية. إلا أن إشكالية التنفيذ تبقى قائمة بالنسبة للمشاريع الجديدة والمشاريع القديمة نظرا للصعوبات التي تواجهها الوزارة في ما يتعلق بإجراءات تخصيص الأراضي الراجعة لأملاك الدولة من جهة وبطء تنفيذ تلك المشاريع تبعا للإجراءات الواجب إتباعها بشأن المشاريع ذات الصبغة الجهوية.

كما تجدر الإشارة إلى ان المشاريع التي تم التعهد بها خلال السنوات الفارطة تتجاوز بكثير إعتمادات الدفع المخصصة بميزانية سنة 2021. وهذا الفارق يشكل عائقا دون إنجاز المشاريع العالقة التي تطمح الوزارة إلى تنفيذها ووضعها حيز الإستغلال.

جدول عدد4:

تنفيذ ميزانية برنامج العدل لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات:

التوزيع حسب الأنشطة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــان الأنشطة	تقديـرات 2021 ق. م أصلي أو تكميلي (1)	إنجازات 2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلغ (2) – (1)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نشاط عدد 1: تأجير القضاة والإشراف على المهن ذات العلاقة	198115	198115	0	%100,00
نشاط عدد 2: إدارة وتطوير مرفق العدالة	138373	135535	2838	%97,95
نشاط عدد 1: تنظيم مرفق العدالة على المستوى الجهوي	8467	8281	186	%97,80
المجموع	344955	341931	3024	%99,12

*** يتمّ اعتماد الأنشطة المدرجة حاليا بمنظومة "أمد"**

*** دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات**

يتبين من خلال هذا الجدول أن نسبة تنفيذ ميزانية برنامج العدل للأنشطة على المستويين المركزي والجهوي قد جاوز **99%**، مقارنة بتقديرات ميزانية الوزارة لسنة 2021. وإن نسبة الإنجاز الجهوي قد فاقت 97 % وهي نسبة هامة خاصة وأنها لا تشمل نفقات المتعلقة بالتأجير التي مازالت تصرف على المستوي المركزي.

مع الإشارة بأن ميزانية برنامج العدل عرفت اعتماد إضافي قدره 21.947 مليون دينار ناتجة عن الترفيع في كتلة الأجور بمبلغ قدره 27.800 مليون دينار وتسجيل تخفيض في نفقات الاستثمار بمبلغ قدره 5.540 مليون دينار وفي نفقات التسيير بما قدره 213 ألف دينار.

البرنامج عدد 2:

برنامج السجون والإصلاح

رئيس البرنامج: السيّد إلياس الزلاّق رئيس الهيئة العامّة للسّجون والإصلاح

تاريخ تولّيه مهمة قيادة البرنامج: بداية من غرّة جانفي 2020 إلى غاية 28 جوان 2021.

1. نتائج أداء برنامج السجون والإصلاح :

تولي الهيئة العامة للسّجون والإصلاح أهمية بالغة لتحسين ظروف إقامة السجين لما لها من انعكاس إيجابي على سلوكه وعلى علاقته بالعاملين بالمؤسسة السجنية خلال فترة قضاء العقوبة المسلطة عليه وذلك في إطار الاحترام المتبادل وتطبيق القوانين، وهي عوامل تساهم في تأمين حسن التصرف في السجين من خلال المتابعة الدائمة والعملية.

ويشتمل برنامج الهيئة العامة للسّجون والإصلاح على إحداث سجون جديدة لتعويض المتخلي عنها وتأهيل وتهيئة سجون أخرى طبقا للمعايير الدولية، وسيساهم هذا البرنامج في الرفع من طاقة الاستيعاب وتوفير ظروف إقامة طيبة تستجيب للمعايير الدولية.

كما أن تأهيل المساجين لإعادة إدماجهم في المجتمع عملية تمرّ أساسا عبر التكوين والتشغيل وهي أهم حلقة في الاستراتيجيات العامة لبرنامج السّجون والإصلاح كما أنها تساهم في الحد من تفاقم ظاهرة العود وإيجاد فرص للمساجين لإدماجهم من جديد ضمن النسيج الاجتماعي والاقتصادي مع الحرص على أن تكون ظروف التكوين هي نفسها المعتمدة بمراكز التكوين التابعة لوزارة التكوين المهني والتشغيل ومراكز التكوين الخاصة.

هذا ويشمل برنامج الهيئة العامة للسّجون والإصلاح كذلك تحسين ظروف عمل الأعوان والرفع من مهاراتهم وقدراتهم ودعم مكتسباتهم المهنية للقيام بمهامهم على أحسن وجه وبحرفية متميزة وفي إطار احترام القوانين، إضافة لتوفير الإحاطة الاجتماعية لهم بحكم خصوصية العمل بالفضاءات المغلقة مع المودعين وما لها من تأثيرات مباشرة على نفسية العون.

وفي ظل تنامي المخاطر والتهديدات الموجهة للوحدات السجنية والإصلاحية فإن تأمين هذه الوحدات أصبح هاجسا وضرورة ملحة خاصة مع تنامي ظاهرة الإرهاب.

وأمام ما تشهده المؤسسات السجنية من اكتظاظ، وفي غياب فضاءات إضافية جاهزة لإيواء المساجين، يكمن الحل في توفير الآليات ذات الجدوى والمتوجه اعتمادها لحراسة

ومراقبة المساجين، والعمل على استعمالها بصفة جدية ضمن الممارسات اليومية واستنباط الحلول البديلة.

وقد ارتكزت رؤية السّجون والإصلاح على خمسة محاور أساسية تتمثل كالتالي:

- ✓ تحسين ظروف إقامة المودعين.
- ✓ تأهيل المودعين لإعادة إدماجهم.
- ✓ المساهمة في الحد من ظاهرة العود وإيجاد فرص للمساجين لإعادة إدماجهم
- ✓ تحسين ظروف عمل الأعوان والرفع من مهاراتهم وقدراتهم
- ✓ السعي إلى تدعيم تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية.

❖ الهدف 2-1: تعزيز حقوق المودعين ورفاههم:

تقديم الهدف: رغم ما تشهده ظروف الإقامة في المؤسسات السجنية والإصلاحية من تطور وما يتمتع به المودع من إحاطة نفسية وصحية واجتماعية فإن العزم راسخ على مزيد تحسين ظروف هذه الفئة الاجتماعية ذات الاحتياجات الخصوصية.

كما يتضمن هذا الهدف تحسين ظروف إقامة المساجين بمختلف الجوانب (الإعاشة، الرعاية الصحية، الرعاية النفسية، الرعاية الاجتماعية...) لما لها من انعكاس إيجابي على سلوك السجين وفي إطار تكريس حقوق الإنسان والتقيد بالمعايير الدولية في الجوانب المذكورتعمل الدولة التونسية على تكريس مقاربة الشمولية لحقوق الإنسان باعتبارها حقوقا مكفولة لجميع الفئات بمنأى عن الإقصاء والتهميش إذ لا مجال لحرمان أيّ شريحة أو أيّ فرد من المجتمع من الرعاية والعناية.

- تمّ اختيار هذا الهدف قصد تحسين ظروف الإقامة في إطار احترام حقوق الإنسان.

✓ المؤشر1.1.2: المساحة المخصصة لكل سجين:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
المؤشـــــــــر 1.1.2: المساحة المخصصة لكلّ سجين	($م^2$)	3.03	3.10	3.8	**3,48**	91,58	4.3	2023

- **تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:**

نلاحظ أن المساحة المخصصة لكل سجين حسب إنجازات 2021 بلغت 3,48 $م^2$ في حين أن التقديرات المبرمجة كانت في حدود 3,8 $م^2$ وهي نتيجة تشير إلى نسبة إنجاز تقدر بـــ 91,58 ويعود عدم تحقيق المؤشر بنسبة 100% لعدم إتمام الإجراءات الخاصة بعملية القبول الوقتي للأشغال المنجزة في خصوص بناء وتهيئة فضاءات جديدة مخصصة للمودعين خلال سنة 2021 إضافة لزيادة عدد المودعين مقارنة بسنة 2020 المقدرة بـــ 2000 سجين ومن المنتظر تسجيل زيادة في نسبة المساحة خلال سنة 2022 وذلك بعد قبول مشاريع جديدة على غرار سجن بلي.

* **بيان وتحديد أهمّ الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف وتقديم التدابير والإجراءات التي سيتمّ اتّخاذها بهدف تجاوزها مستقبلا:**

يتضمن الهدف الأول (تعزيز حقوق المودعين ورفاههم) مؤشر قيس آداء وحيد وهو المساحة المخصصة لكل سجين، ولم يتسنّ بلوغ نسبة المؤشر للأسباب سالفة الذكر بالرغم من أنّ الأنشطة المدرجة توفرت لها الإعتمادات الضرورية.

❖الهدف 2-2: خلق فرص لإدماج المودعين:

تقديم الهدف: في إطار السعي لتحقيق السياسة الإصلاحية العامة، تمّ اختيار هذا الهدف لتدعيم تكوين المساجين وتأهيلهم لإعادة إدماجهم في المجتمع وفي الحياة المهنية لما لذلك من تأثير إيجابي في المساهمة في التقليص من نسب العود، وقد تمّ العمل على الترفيع في عدد المنتفعين وتخصيص التجهيزات والفضاءات الضرورية لذلك بالإضافة لتوفير الإطار المشرف على التكوين.

المؤشر1.2.2: نسبة المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
المؤشر 1.2.2: نسبة المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي.	(%)	12,03	18,56	20	**19,02**	95,10	24	2023

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:

نلاحظ أن نسبة المودعين المنتفعين ببرامج التأهيل والتكوين الفلاحي والصناعي والخدماتي حسب إنجازات سنة 2021 بلغت 19,02% في حين أن التقديرات المبرمجة كانت في حدود 20% وهي نتيجة تشير إلى نسبة إنجاز تقدر بـــ 95,10% ولئن لم نتمكن من تحقيق النسبة المبرمجة إلا أنّ ما أنجز يعتبر إيجابيا باعتبار الصعوبات التالية:

- نقص في عدد الإطار المشرف على ورشات التكوين المهني والفلاحي بالسّجون .
- ضعف نسب إقبال المساجين على الانخراط في برنامج التأهيل بسبب تواتر مناسبات العفو والسراح الشرطي وقلة الحوافز ومحدودية المقاييس والشروط المعتمدة لهذا

- عدم وظيفية بعض فضاءات التكوين لقدمها.
- عدم الاستغلال الكلي لفضاءات التكوين بسجن سليانة وعدم تفعيل التكوين بسجن أوذنة.
- تأثير الإجراءات المتخذة لمجابهة فيروس كورونا والذي تسبب في الحد من عدد المودعين المشاركين في برامج التأهيل والتكوين.

مع العلم أنه خلال سنة 2021 تم تكثيف الجهود والعمل على تمكين أكبر عدد ممكن من المودعين للانخراط في برنامج التكوين والتأهيل وفقا لإجراءات التوقي من فيروس الكورونا والبروتوكول الصحي المعمول به. إضافة إلى التنسيق المتواصل مع مختلف الهياكل المعنية بالتكوين المهني والفلاحي والإبداعي لإجراء اختبارات للمودعين بهدف حصولهم على شهائد في مجالات تخصّصهم.

✓ المؤشر 2.2.2: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
المؤشر 2.2.2: نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي.	(%)	43,5	53,45	55	50	90,90	65	2023

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:

نلاحظ أن نسبة المودعين المنتفعين بعمل فلاحي أو صناعي أو خدماتي حسب إنجازات سنة 2021 بلغت 50% في حين أن التقديرات المبرمجة كانت في حدود 55% وهي نتيجة تشير إلى نسبة إنجاز تقدر بـــ 90,90 % ويعود هذا التراجع الطفيف لـــ :

- ✓ النقص في اليد العاملة المختصة في بعض المجالات الصناعية المتوفرة بالوحدات السجنية.
- ✓ عدم توفر العدد الكافي من المساجين للعمل بالمجال الفلاحي نتيجة عدم استجابتهم لشروط ومقاييس التشغيل بالحضائر الخارجية.
- ✓ عدم تنقيح القرار المتعلق بتشغيل المساجين وتأجيرهم حيث أن هذا القرار من شأنه أن يمثل حافزا للمودعين للإقبال على العمل داخل وخارج الفضاءات السجنية.

✓ مؤشر 3.2.2: نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
المؤشر 3.2.2: نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج	(%)	13	0	24	**8,98**	37,41	40	2023

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:

نلاحظ أن نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج حسب إنجازات سنة 2021 بلغت 8,98 في حين أن التقديرات المبرمجة كانت في حدود 24% وهي نتيجة تشير إلى نسبة إنجاز تقدر بـــ 37,41% ويعود عدم تحقيق المؤشر بنسبة 100% لـــ:

- صعوبة تجميع أعضاء اللجنة الفنية الجهوية للإدماج نظرا لتفشي فيروس كورونا مما أدى لتعطل وتأجيل العديد من الجلسات.
- حاجة الإطار المشرف إلى الوقت للتمرس على تنفيذ البرنامج وتحقيق النسب المطلوبة.
- تأخر في انطلاقة برنامج إدماج الأطفال المغادرين لمراكز إصلاح الأطفال حيث تم استئناف العمل بدليل إجراءات التصرف في الاعتماد المخصص لتمويل البرنامج المذكور انطلاقا من شهر مارس 2021.

*** بيان وتحديد أهمّ الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف وتقديم التدابير والإجراءات التي سيتمّ اتّخاذها بهدف تجاوزها مستقبلا:**

يتضمن الهدف الثاني (خلق فرص لإدماج المودعين) عدد 03 مؤشرات قيس أداء ولئن سعت الهيئة العامة للسّجون والإصلاح لتكون الإنجازات في حدود التقديرات وذلك بتوفير الضروريات اللوجستية والبشرية إلا أن بعض الصعوبات حالة دون ذلك.

وكحوصلة لمؤشرات القيس فإنّ نتائج الإنجاز تعتبر جيدة بالنسبة للمؤشرين الأوّل والثاني ويعود هذا لمحاولة الهيئة العامة من تشريك أكثر عدد ممكن من المودعين التي تتوفر فيهم الشروط اللازمة في مجالات العمل بالورشات والضيعات الفلاحية إضافة إلى المشاركة في دورات التكوين والتأهيل إلى جانب توفير التجهيزات والفضاءات الضرورية لذلك.

في انتظار تحقيق نتائج عملية في خصوص مؤشر نسبة الأطفال الجانحين المنتفعين بمسالك برامج الإدماج بعد تفادي الصعوبات المذكورة سابقا.

❖ الهدف 2-3: تحسين ظروف العمل بالمؤسّسات السجنية والإصلاحية:

تقديم الهدف: تم اختيار هذا الهدف لتحسين ظروف العمل بالنسبة للأعوان والرفع من مهاراتهم ودعم مكتسباتهم المهنية من خلال تشريكهم في دورات تكوينية وتوفير فضاءات العمل الإداري الضرورية ليتسنى لهم القيام بمهامهم على أحسن وجه.

✓ المؤشر1.3.2: نسبة الأعوان المنتفعين بتكوين:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
المؤشر 1.3.2: نسبة الأعوان المنتفعين بتكوين	(%)	46.04	10,57	55	**17**	30,90	70	2023

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:

نلاحظ أن نسبة الأعوان المنتفعين بتكوين حسب إنجازات سنة 2021 بلغت 17% في حين أن التقديرات المبرمجة كانت في حدود 55% وهي نتيجة تشير إلى نسبة إنجاز تقدر بـــ 30,90% ويعود عدم تحقيق المؤشر بنسبة 100% بالأساس لتعطل تنفيذ مخطط السنوي للتكوين نظرا لانتشار فيروس كورونا حيث تم إيقاف جل الدورات التكوينية المبرمجة سواء كان ذلك بالمدرسة الوطنية للسّجون والإصلاح أو مؤسسات التكوين المتعاقد معها.

*** بيان وتحديد أهمّ الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف وتقديم التدابير والإجراءات التي سيتمّ اتّخاذها بهدف تجاوزها مستقبلا:**

يتضمن الهدف الثالث (تحسين ظروف العمل بالمؤسسات السجنية والإصلاحية) على مؤشر قيس واحد وهو نسبة الأعوان المنتفعين بتكوين والذي حقق نسبة إنجاز تقدر بـــ: 30,90% وهي نسبة لم تبلغ التقديرات المبرمجة ويعود هذا الفارق لانتشار فيروس كورونا حيث تم إيقاف جل الدورات التكوينية المبرمجة سواء كان ذلك بالمدرسة الوطنية للسّجون والإصلاح أو مؤسسات التكوين المتعاقد معها.

❖ الهدف 2-4: تحديث أمن المؤسّسات السجنية والإصلاحية:

تقديم الهدف: في ظلّ تنامي التهديدات والمخاطر التي تهدّد أمن الوحدات السجنية والإصلاحية بالإضافة إلى ارتفاع عدد المودعين من أجل القضايا الإرهابية وما يتطلبه ذلك من استعدادات واحتياطات أمنية فإنّ دعم تأمين هذه الوحدات يكتسي أهمية بالغة ويتطلب توفير البنية التحتية والمعدات والتجهيزات الأمنية اللازمة لتحقيق "مؤسسات آمنة ومؤمنة".
وتمّ اختيار هذا الهدف قصد دعم تأمين المؤسسات السجنية والإصلاحية.

✓ المؤشر1.4.2: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
المؤشر1.4.2: نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية	(%)	41.11	46	70	**50**	71.43	80	2023

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:

نلاحظ أن نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية حسب إنجازات سنة 2021 بلغت 50% في حين أن التقديرات المبرمجة كانت في حدود 70% وهي نتيجة تشير إلى نسبة إنجاز تقدر بـــ 71,43% ويعود هذا الفارق لتأخر إجراءات بعض الصفقات المتعلقة باقتناء معدات أمنية ونقص على مستوى تكوين ورسكلة الأفراد في مجالات الاختصاص نظرا لتفشي فيروس كورونا وتعطل لجملة من الشراءات والمشاريع.

*** بيان وتحديد أهمّ الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف وتقديم التدابير والإجراءات التي سيتمّ اتّخاذها بهدف تجاوزها مستقبلا:**

يتضمن الهدف الرابع (تحديث أمن المؤسسات السجنية والإصلاحية) على مؤشر واحد وهو نسبة تأمين الوحدات السجنية والإصلاحية والذي حقق نسبة إنجاز تقدر بـــ وهي نسبة لم تبلغ التقديرات المبرمجة ويعود هذا الفارق لتعطل بعض الصفقات المتعلقة باقتناء معدات أمنية وتعطل تنفيذ لعديد الشراءات خاصة على المستوى الدولي.

2-نتائج تنفيذ ميزانية برنامج السجون والإصلاح:

جدول عدد5:

تنفيذ ميزانية برنامج السجون والإصلاح لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــان النفقات		تقديرات 2021	إنجازات 2021	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		ق.م التكميلي (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	342892	342892	0	100%
	اعتمادات الدفع	342892	342892	0	100%
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	46058	46058	0	100%
	اعتمادات الدفع	46058	46058	0	100%
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	1000	1000	0	100%
	اعتمادات الدفع	1000	1000	0	100%
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	16000	16000	0	100%
	اعتمادات الدفع	19950	19950	0	100%
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد				
	اعتمادات الدفع				
المجموع	اعتمادات التعهد	**405950**	**405950**	**0**	**100%**
	اعتمادات الدفع	**409900**	**409900**	**0**	**100%**

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

ضمن قانون المالية لسنة 2021 تم تخصيص ميزانية لبرنامج السّجون والإصلاح تقدر بـــ 409,700 مليون دينار موزعة كالآتي:

✓ نفقات التأجير: 343 مليون دينار تم تدعيمها بمبلغ قدره 3 مليون دينار مرجع المرسوم عدد 3 لسنة 2021 مؤرخ في 2021/11/15 يتعلق بقانون المالية التعديلي لسنة 2021 لتصبح الاعتمادات المرصودة 346 مليون دينار تم صرف إعتمادات قدرها 342,892 مليون دينار كنفقات تأجير وتبقت إعتمادات تقدر بـــــ 3,108 مليون دينار تم تحويلها إلى نفقات التسيير لخلاص جزء من ديون الشركات الجهوية للنقل البري (2 مليون دينار) والشركة التونسية للكهرباء والغاز (1,108 مليون دينار) مرجع قرار تحويل اعتمادات داخل البرنامج والبرنامج الفرعي عدد 20145 بتاريخ 2022/01/10.

✓ نفقات التسيير: 40,700 مليون دينار إضافة إلى ما تم تحويله من نفقات التأجير (3,108 مليون دينار)، تم تدعيم نفقات التسيير بإعتماد إضافي يقدر بـــ 2,250 مليون دينار مرجع مراسلة السيدة وزيرة المالية بتاريخ 13 جانفي 2022 وذلك لتغطية النفقات الضرورية التي تم إنجازها لتحسين ظروف إقامة وإعاشة المودعين خاصة خلال شهر رمضان المنقضي بما يتماشى وتوجهات الدولة في ظل ما تم اتخاذه من إجراءات استثنائية للحد من انتشار فيروس كورونا (2 مليون دينار بعنوان نفقات التغذية) ولتغطية مصاريف التكوين الأساسي والمستمر لإطارات وأعوان الهيئة العامة للسجون والإصلاح في إطار الاتفاقيات المبرمة مع المؤسسات التكوينية لوزارة الدفاع الوطني (250 ألف دينار).

✓ نفقات التدخل: 1 مليون دينار تم صرفها بنسبة 100%.

✓ نفقات الاستثمارات: 25 مليون دينار تم صرفها بنسبة 100%.

جدول عدد6:

تنفيذ ميزانية برنامج السجون والإصلاح لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات:

التوزيع حسب البرامج الفرعية والأنشطة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــــان الأنشطة	تقديـــرات 2021 ق.م أصلي أو تكميلي (1)	إنجازات 2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات المبلـغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نشـاط عـدد 1: قيـادة وتأهيـل قطـاع السّـجون والإصلاح	104610	126344	-21734	82.80%
نشاط عدد 2: تنفيذ سياسة السّجون والإصلاح	305090	283356	21734	107.67%
المجموع:	409700	409700	0	100%

(*) يتمّ اعتماد الأنشطة المدرجة حاليا بمنظومة "أمد"

* دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

تم تخصيص ميزانية لبرنامج السّجون والإصلاح ضمن قانون المالية لسنة 2021 تقدر بـــ 409,700 مليون دينار وقد بلغت نسبة تنفيذ انشطة برنامج السجون والإصلاح على المستوى البرنامج الفرعي والوحدات العملياتية **100%**. وقد فاق إنجاز النشاط المتعلق بتنفيذ سياسة السجون والإصلاح تقديراته بنسة 107.67% ، في حين بلغت نسبة تنفيذ نشاط قيادة وتاهيل قطاع السجون نسبة 82,80% باعتباره يشمل تنفيذ مخطط التكوين وتنفيذ مشاريع البنية التحتية التي تعطلت بسبب جائحة كورونا.

البرنامج عدد 9:

برنامج القيادة والمساندة

رئيس البرنامج: المدير العام للمصالح المشتركة السيد بلقاسم السماعيلي

تاريخ تولّيه مهمّة قيادة البرنامج: بداية من مارس 2017 إلى غاية ديسمبر 2021

1- نتائج الأداء لبرنامج القيادة والمساندة:

تتمثل استراتيجية برنامج القيادة والمساندة في تقديم الدعم المادي والبشري واللّوجستي والتقني لبرنامجي العدل والسجون والإصلاح قصد المساهمة في تحقيق السياسات العمومية للبرنامجين ودعمها في تحقيق الأهداف ومؤشرات الأداء. بالإضافة إلى ذلك، يضمن برنامج القيادة والمساندة السهر على ديمومة الميزانية ويعمل على التنسيق مع البرامج العملياتية بهدف ترشيد التصرف في الموارد المخصصة للمهمة مع تحسين فاعلية برنامج القيادة والمساندة.

وقد اتسمت منهجية العمل المتبعة في إطار برنامج القيادة والمساندة بطابعها التشاركي وتفويض المسؤوليات المتعلقة بإنجاز الأنشطة حسب الاختصاص. وتم التركيز على حسن استشراف حاجيات مهمة العدل من الموارد البشرية والمالية اللازمة. وتم العمل على تكريس التوجه العام للوزارة القائم على تحسين الأداء وإرساء قواعد الحوكمة الرشيدة للمال العام.

وتبعا لما تشهده البلاد التونسية نتيجة الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الناجمة عن انتشار وباء فيروس كورونا المستجد، من تحديات عميقة لها تداعيات وتأثيرات مباشرة على الاقتصاد الوطني وعلى المالية العمومية والتوازنات العامة، حرصت وزارة العدل على مجابهة التداعيات السلبية اللازمة من خلال اتخاذ جملة من الإجراءات الاستثنائية للوقاية من هذا الفيروس. ولمجابهة هذه التحديات وحرصا على مزيد التحكم في التوازنات العامة للمالية العمومية تم الحرص على ترشيد الإنفاق العمومي في عدة مجالات من خلال وضع الآليات المناسبة على غرار تركيز منظومة تتبع سيارات المصلحة بأغلب الإدارات الجهوية لوزارة العدل لمزيد إحكام التصرف في وسائل النقل الإدارية. وسيتم العمل على تعميمها كما تمّ كذلك تركيز نظام البطاقة الذكية بغاية ترشيد نفقات استهلاك الوقود، واستصدار منشور من السيّد وزير العدل لتحسيس مستعملي السيّارات الإدارية لاستعمالها في الأغراض الإدارية

دون سواها مع التّأكيد على احترام القواعد المرورية. كما تمّ الشّروع في إرساء منظومة الرّقابة الداخلية بهدف التحكّم في المخاطر وتحسين الأداء.

وتتمثل أهمّ المحاور والمشمولات الاستراتيجية لهذا البرنامج فيما يلي:

- التنسيق بين مختلف البرامج الأخرى والعمل على توفير الدّعم اللازم وذلك بتوظيف الموارد البشرية والمالية والمعدات وجعلها على ذمة جل مصالح البرامج لتحقيق الأهداف المرسومة،
- إحاطة الوزير علما بالنشاط العام للوزارة،
- تحسين نسبة التأطير بالإدارة،
- إعداد ومتابعة ميزانية الوزارة،
- الإشراف المالي على المؤسسات العمومية الإدارية الراجعة بالنظر للوزارة،
- صيانة البناءات الإدارية ووسائل النقل ومنقولات الوزارة،
- إعداد وتطبيق برنامج لإحكام التصرف في الطاقة (الماء، الكهرباء...)،
- السهر على إعداد المخطط المديري للإعلامية للوزارة،
- الإشراف والمتابعة لكل المخططات والأعمال الإعلامية على مستوى الإدارات الجهوية والمؤسسات العمومية،
- ضمان استعمال التجهيزات والبرمجيات الإعلامية وصيانتها،
- إعداد وتنفيذ ومتابعة الخطة الاتصالية للوزارة.

❖ الهدف الاستراتيجي9-1: تحسين حوكمة المهمّة:

- **تقديم الهدف**: يندرج هذا الهدف في إطار الهدف الاستراتيجي الموحد المشترك بين جميع المهمات لما له من تأثير مباشر على تحسين جودة القيادة وتطوير مستوى أداء المهمة. ويكون ذلك من خلال اعتماد أساليب وطرق عمل ناجعة ومتطورة للجان القيادة

والعمل على تنفيذ قرارات وتوصيات هذه اللجان مع تكريس مبدأ المسؤولية في تنفيذ السياسات العمومية.

✓ المؤشر1.1.9: النّسبة السنوية لتنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية:

وحدة المؤشر	إنجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%			70	**50**	**0,71**	80	2023

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:

في إطار تحسين جودة القيادة وتطوير مستوى أداء المهمة عملت وزارة العدل على مزيد تحسين فاعلية البرامج وحوكمة التصرف في المال العام في ضل التحديات في المالية العمومية. وذلك من خلال اعتماد أساليب وطرق عمل ناجعة ومتطورة للجان القيادة ذات الأولية مع الحرص على انعقاد جلساتها سواء كان حضوريا او عبر تقنية التواصل عن بعد والعمل على تنفيذ قرارات وتوصيات هذه اللجان. حيث انعقدت لجنة القيادة في إطار إعداد ومناقشة الميزانية كما التأمت اللجنة المتعلقة بإرساء مراجعة الإجراءات الإدارية المستوجبة على المتعاملين مع الإدارة خلال سنة 2021 للنظر في مدى تقدم مسار مراجعة الإجراءات الإدارية وقد تم العمل على تنفيذ قرارات وتوصيات هذه اللجان بنسبة 50 % مقارنة بالتقديرات وهي نسبة معقولة نظرا للظروف الاستثنائية التي مرت بها البلاد بعد جائحة كورونا التي استمرت خلال سنة 2021 مما غيّر نسبيا من برامج ومشاريع المهمة الأمر الذي حال دون تحقيق الأهداف المرسومة بالشكل المرضي.

✓ المؤشر2.1.9: التطوّر السنوي لزيارة الموقع الرسمي للمهمّة:

وحدة المؤشر	إنجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	963825		1000000	**1 313 424**	%131,34	1005000	2023

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:

منذ إطلاق نسخة جديدة لموقع المهمة في أواخر سنة 2020 وعدد الولوج إليه في تنامي. وقد بلغت إنجازات سنة 2021، 131 % مقارنة بالتوقعات.

وينتظر أن يواصل العدد في الارتفاع ليبلغ في أواخر سنة 2022 عدد 1500000 زيارة للموقع. هذا في انتظار النسخة ذات 3 لغات التي تم انجازها من طرف الإدارة العامة للإعلامية في انتظار المصادقة على المحتوى لإطلاق هذه النسخة الجديدة.

*** بيان وتحديد أهمّ الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف وتقديم التدابير والإجراءات التي سيتمّ اتّخاذها بهدف تجاوزها مستقبلا:**

من أهم نقاط الضعف التي يجب العمل عليها لتحسين حوكمة المهمة:

- ✓ عدم ملائمة التنظيم الهيكلي للوزارة مع الحاجيات والمهام الحقيقية الكفيلة بترشيد التصرف في الموارد البشرية وميزانية مهمة العدل.
- ✓ ضعف على مستوى تنفيذ المشاريع
- ✓ ضرورة وضع آليات للتخطيط والبرمجة والتحليل
- ✓ ضرورة تطوير آليات الرقابة

✓ ضرورة استكمال المشاريع المتعلقة بالإدارة الالكترونية والعدالة الرقمية

❖ الهدف الاستراتيجي9-2: تحسين التصرّف في الموارد البشرية مع ضمان تطابق الكفاءات مع الاحتياجات وتكافؤ الفرص:

تقديم الهدف: يندرج هذا الهدف في إطار تطوير نجاعة الإدارة وتحسين مردودية الأعوان من خلال التحكم في كتلة الأجور، ويكون ذلك عن طريق التوظيف الأمثل للكفاءات البشرية وتوفير التكوين اللازم للأعوان من أجل النهوض بالتأطير من جهة ودعم وتنمية خبرات ومعارف الموارد البشرية من جهة أخرى.

✓ المؤشر 1.2.9: الفارق بين تقديرات وإنجازات كتلة الأجور:

وحدة المؤشر	إنجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	2.51	6.68+	9.26	4.25+	0.45	5.32+	2023

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:

تم خلال سنة 2021 دفع مبلغ إجمالي خاص بكتلة الأجور 681,809 مليون دينار مقابل 654 مليون دينار المرصودة أي بزيادة قدرها 27,809 مليون دينار ناتجة أساسا الزيادة في أجور السادة القضاة وتفعيل ترقيات أعون السجون والإصلاح. و رغم أن هذه الزيادة لم تكن مبرمجة بصفة مسبقة بمشروع ميزانية سنة 2021 فان نسبة الخطأ في

التقديرات لم تتجاوز4,25% و هي نسبة ممتازة تدل على حسن التحكم في كتلة الأجور الظرف الاستثنائي الذي تمر به البلاد التونسية.

✓ المؤشر 2.2.9: نسبة الأعوان المتكوّنين في إطار مخطّط التّكوين:

وحدة المؤشر	إنجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	القيمة المستهدفة	السنة
%	57.12	7.6	100	**43.55**	0.43	100	2023

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:

تم برمجة تكوين 1380 عون خلال سنة 2021 إلا أنا مصالحنا لم تتمكن من تكوين 604 عون و ذلك باعتبار الوضع الوبائي الناتج عن فيروس كورونا بالبلاد التونسية، بحيث بلغت نسبة التكوين خلال سنة 2021 43,55% وهي نسبة ضعيفة مقارنة بنسبة للتوقعات التي تمّ ضبطها خلال سنة 2021 و ذلك لتواصل تداعيات االوضع الوبائي في البلاد،مما نتج عنه إلغاء عديد الدورات التكوينية الحضورية بالمقارنة بالسنوات الفارطة أين بلغ عدد الأعوان المتكونين 1160 عونا خلال سنة 2018 و906 عونا خلال سنة 2019 وتبقى تقديرات وإنجازات السنوات القادمة رهينة مستجدات الصحية بالبلاد و الإعتمادات المرصودة للتكوين.

*** بيان وتحديد أهمّ الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف وتقديم التدابير والإجراءات التي سيتمّ اتّخاذها بهدف تجاوزها مستقبلا:**

- ✓ ضعف الموارد البشرية على مستوى برنامج القيادة والمساندة، من حيث العدد (686) ومن حيث التخصص في التصرف الإداري والمالي من بين خرجي المدرسة الوطنية للإدارة. ويقترح تقديم طلب الى رئاسة الحكومة قصد تعيين إطارات من المدرسة المذكورة كل سنة.
- ✓ كما لوحظ ضعف للإحاطة من ناحية و ضعف في العمل الثقافي من ناحية أخرى بالرغم من أن الفصل 37 من الأمر عدد 3152 لسنة 2010 المؤرخ في 1 ديسمبر 2010 المتعلق بتنظيم وزارة العدل ينص في المطة 3 منه " تطوير العمل الاجتماعي و الثقافي لفائدة أعوان الوزارة". في هذا الإطار يتجه ضبط خطة تنفيذية تتضمن الأنشطة الاجتماعية و الثقافية الواجب القيام بها تطبيقا لمقتضيات الفصل المذكور أعلاه و تكريسا لمبدأ ضرورة تحسين ظروف العمل و الإحاطة بمعنويات الأفراد باعتبارهم المحرك الأساسي لتنفيذ مهمة العدل بصفة عامة و برنامج القيادة و المساندة بصفة خاصة.
- ✓ محدودية الإعتمادات المرصودة.
- ✓ تعدد وتفرع مجالات التكوين.
- ✓ الوضع الصحي بالبلاد وما ينتج عنه من إلغاء لعديد من الدورات التكوينية.

التدابير والإجراءات:

إن الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الأهداف المنشودة بالنسبة للتكوين والتي تم ذكرها أعلاه هي إشكاليات يصعب تجاوزها أو تغييرها خلال زمن وجيز خاصة أمام صعوبة الظرف الحالي ووضعية المالية العمومية لذا فقد أضحى من الضروري التفكير في طرق جديدة للتكوين لا ترهق كاهل ميزانية الوزراة وتسمح بإجراء التكوين مهما كانت الظروف وهي إحداث منصة تكوين إلكتروني باستعمال الأنترنيت مما يساعد على التحاق أكبر عدد ممكن من المتكونين وبأقل تكلفة ممكنة.

❖ الهدف الاستراتيجي9-3: ضمان ديمومة الميزانية وترشيد التصرّف في الموارد المالية للوزارة:

- **تقديم الهدف**: يندرج هذا الهدف الاستراتيجي الموحد في إطار حوكمة الموارد المتاحة وحسن التصرف في الاعتمادات المرصودة قصد ضمان ديمومة الميزانية وترشيد النفقات من خلال العمل على ترشيد نفقات التصرف وإرساء مقومات الحوكمة الرشيدة وتكريس مبادئ النجاعة والشفافية لما لذلك من أثر مباشر على موارد الدولة وديمومة ميزانيتها.

✓ المؤشر 1.3.9: الفارق بين التقديرات وإنجازات الميزانية:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	تقديرات 2022	تقديرات 2023
المؤشر1.3.9: الفارق بين التقـــــديرات وإنجـــــازات الميزانية:	%	102.69	99.71	113.46	**102.26**	0.90	103.74	108.73

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:

تم تخصيص ميزانية إجمالية لفائدة مهمة العدل في حدود 780 مليون دينار أنجز منها 797,616 مليون دينار أي بزيادة قدرها 17,616 مليون دينار وهي الناتجة عن الزيادة في كتلة الاجور من ناحية بما قدره 27,809 مليون دينار والتقليص في نفقات الاستثمار بحوالي 10,193 مليون دينار. بحيث بلغت نسبة الانجاز 102,26% وهي نسبة ممتازة تعكس حسن التصرف في الموارد المتاحة ولكنها لا تعكس الحاجيات الحقيقية لمهمة العدل خاصة فيما يتعلق بنفقات التسيير ونفقات الاستثمار.

✓ 2.3.9: كلفة التّسيير عن كلّ عون:

مؤشرات قيس الأداء	وحدة المؤشر	إنجازات 2019	إنجازات 2020	تقديرات 2021 (1)	إنجازات 2021 (2)	إنجازات 2021 مقارنة بتقديرات 2021 (1)/(2)	تقديرات 2022	تقديرات 2023
المؤشـــر 2.3.9: كلفـــة التّسيير عن كلّ عون	ألف دينار	3.946	3.489	3.907	**3.653**	0.93	4.075	4.096

تقديم إنجازات المؤشّر لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات مع تحليل الفارق المسجّل وبيان الأسباب التي حالت دون إمكانية بلوغ القيمة المنشودة:

انخفضت كلفة التسيير بعنوان كل عون نتيجة الحظر الشامل والحظر الموجه على اثر كورونا من ناحية و عدم تعويض المغادرين لوزارة العدل على اثر بلوغ السن القانونية للتقاعد من ناحية أخرى. كما أن ترشيد النفقات في إطار البرنامج الحكومي للمالية العمومية ساهم في هذا التخفيض.

*** بيان وتحديد أهمّ الإشكاليات والصعوبات المعترضة لتحقيق الهدف وتقديم التدابير والإجراءات التي سيتمّ اتّخاذها بهدف تجاوزها مستقبلا:**

يتجه مزيد العناية بالموارد البشرية خاصة من حيث التكوين المستمر لكافة أسلاك وزارة العدل لغاية إضفاء النجاعة والسرعة في تنفيذ الأهداف المرسومة بالمخطط القطاعي لمهمة العدل وتحقيق إشعاع الوزارة العدل على غرار بعض وزارات السيادة.

بطاقة عدد 1: الفاعل العمومي: ديوان مساكن القضاة وأعوان وزارة العدل

I - التّعريف:

1. **النشاط الرئيسي:** إنجاز أحياء سكنية للكراء أو التملّك لفائدة منظوري وزارة العدل.
2. **مرجـــــع الإحداث:** القانون عدد 35 لسنة 1988 المؤرّخ في 3 ماي 1988.
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمّة والفاعل العمومي:** الوثيقة التوجيهية لمخطّط التنمية 2016-2020.

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. **الإستراتيجية:**
   - ✓إصلاح وتطوير المنظومة العقارية.
   - ✓الإدارة الإلكترونية والعدالة الرقمية
   - ✓تطوير الكفاءات وتنمية الموارد البشرية.
   - ✓مراجعة مؤشّرات القيس والإحصائيات.
2. **الأهداف الإستراتيجية:**
   - إنجاز المشاريع المبرمجة لتعزيز الرّصيد العقاري والمعدّة للتملّك في نطاق البعث العقاري.
   - برامج صيانة الرّصيد العقاري المعدّ للكراء.
   - إعادة صياغة موقع الواب الخاصّ بالديوان وتطوير المنظومة المندمجة للتصرّف واقتناء التطبيقات اللازمة ودعم وتطوير السّلامة المعلوماتية بالدّيوان.
   - تطوير المعارف والمهارات للأعوان كلّ في المجالات المتّصلة بنشاط الديوان.
3. **تدخّلات الفاعل العمومي:** أهمّ الاستثمارات والمشاريع التي سيتولّى الدّيوان تنفيذها الأهداف الموكولة إليه والمساهمة في تحقيق أداء البرنامج:

- إنجاز 12 مسكن بباجة (للكراء والتملّك).
- إنجاز 30 مسكنا بالكاف (للكراء والتملّك).
- إنجاز مشروع سوسة (للتملّك).
- إنجاز مشروع الزهراء ببن عروس (للتملّك).
- إنجاز 12 مسكنا بكلّ من المنستير وقرمبالية والقيروان ((للكراء).

III- الميزانية على المدى المتوسّط:

1. تقديرات الميزانية على المدى المتوسّط (2023-2025):

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2021	2022	التقديرات		
			2023	2024	2025
ميزانية التصرّف:	–	–	50	50	50
منها:					
– منحة بعنوان التّأجير	–	–	–	–	–
– منحة بعنوان التّسيير: منحة توازن (1)	–	–	50	50	50
ميزانية الاستثمار أو/ التّجهيز: (منها التحويلات المخصّصة لدعم التدخّلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي ودعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية وكذلك لتسديد القروض والتوازن المالي وتطوير وإعادة هيكلة المؤسّسة)	395	400	1.396	1.247	1.001
المجموع:	**395**	**400**	**1.446**	**1.297**	**1.051**

(1): منحة توازن: الفرق بين معاليم الكراء المعتمدة للمساكن الوظيفية المسندة للمشرفين على محاكم الاستئناف والمحاكم الابتدائية والمديرين الجهويين للعدل.

2- نتائج تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة

جدول عدد7:

تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات

التوزيع حسب طبيعة النفقة

الوحدة: ألف دينار

بيـــــان النفقات		تقديرات 2021	إنجازات 2021	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	
		ق.م التكميلي (1)	(2)	المبلغ (1) - (2)	نسبة الإنجاز% (1) /(2)
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	21860	21339	521	%97,62
	اعتمادات الدفع	21860	21339	521	%97,62
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	12835	12827	8	%99,94
	اعتمادات الدفع	12835	12635	200	%98,44
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	4770	4625	145	%96,96
	اعتمادات الدفع	4770	4625	145	%96,96
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	5000	5000	0	%100,00
	اعتمادات الدفع	7185	7185	0	%100,00
نفقات العمليات المالية	اعتمادات التعهد	0	0	0	
	اعتمادات الدفع	0	0	0	
المجموع	اعتمادات التعهد	44465	43791	674	%98,48
	اعتمادات الدفع	**46650**	**45784**	**866**	%98,14

*دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات

ضمن قانون المالية لسنة 2021 تم تخصيص ميزانية لبرنامج القيادة والمساندة تقدر بـــ 47,392 مليون دينار موزعة كالآتي:

✓ نفقات التأجير: 20 مليون دينار تم تدعيمها بمبلغ قدره 1,860 مليون دينار مرجع المرسوم عدد 3 لسنة 2021 مؤرخ في 15نوفمبر 2021 يتعلق بقانون المالية التعديلي لسنة 2021 لتصبح الاعتمادات المرصودة 21,860 مليون دينار تم صرف إعتمادات قدرها 21,339 مليون دينار وهي تمثل نسبة 97,62% من جملة الاعتمادات المرسمة وخصصت لتغطية زيادة الأجور للسادة القضاة.

✓ نفقات التسيير: 12,622 مليون دينار إضافة إلى ما تم تحويله من برنامج العدل (0,213 مليون دينار) لتصبح 12,835 مليون دينار لتدعيم نفقات التسيير على المستوى الجهوي لتغطية نفقات المتعلقة خاصة بالوقود الوظيفي و حيث بلغت نسبة الانجاز 98,44%.

✓ نفقات التدخل: 4,770 مليون دينار تم صرفها بنسبة 96,96%.

✓ نفقات الاستثمارات: 10 مليون دينار تم التخفيض فيها بمبلغ قدره 2,815 مليون دينار مرجع المرسوم عدد 3 لسنة 2021 مؤرخ في 15 نوفمبر 2021 يتعلق بقانون المالية التعديلي لسنة 2021 لتصبح 7,185 مليون دينار حيث بلغت نسبة الانجاز 100%.

جدول عدد8:

تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة لسنة 2021 مقارنة بالتقديرات:

التوزيع حسب الأنشطة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

بيـــان الأنشطة	تقديـــرات 2021 ق.م أصلي أو تكميلي (1)	إنجازات 2021 (2)	الإنجازات مقارنة بالتقديرات	نسبة الإنجاز% (2)/ (1)
			المبلغ (2) – (1)	
نشاط عدد 1: القيادة والدعم	17637	17422	215	98,78%
نشـاط عـدد 2: التصـرّف فـي المـوارد البشرية	21860	21339	521	97,62%
نشاط عدد 1: الدعم والمساندة الجهوية	7153	7023	130	98,18%
المجموع	46650	45784	866	98,14%

*** دون اعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات**

تم تخصيص ميزانية لبرنامج القيادة والمساندة تقدر بـــ 46,650 مليون دينار توزعت على المستوى المركزي والجهوي وحسب الأنشطة. جاوزت نسبة تنفيذ ميزانية برنامج القيادة والمساندة للأنشطة على المستويين المركزي والجهوي **98%**، مقارنة بتقديرات ميزانية الوزارة لسنة 2021. وتمثل نسبة الإنجازلنشاط الدعم و المساندة الجهوية 98.18 % وهي نسبة هامة خاصة وأنها لا تشمل نفقات المتعلقة بالتأجير التي مازالت تصرف على المستوي المركزي.